

المخلص

لم يكن التوجه الفلسطيني نحو العمليات التفجيرية وليد استراتيجيه سياسية ونضالية مدروسة ومتفق عليها من كافة القوى والفصائل الفلسطينية، بدا ذلك واضحاً من خلال وجود إستراتيجيتين للمقاومة المسلحة، ارتكزت الأولى على العمليات التفجيرية في المدن والبلدات الإسرائيلية، والتي انتهجتها حركتي حماس والجهد الإسلامي. أما الثانية فقد تركزت في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه، اقتصرت في بدايتها على إطلاق النار والاشتباكات قبل أن تتجه نحو العمليات التفجيرية في بداية العام 2002، جسّدت هذه الإستراتيجية الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة فتح.

جاءت العمليات التفجيرية رداً على جرائم الاحتلال، الذي اتخذ منها ذريعة لتنفيذ العديد من مخططاته وبرامجه السياسية كان أهمها: تقويض عملية السلام وإضعاف السلطة عبر تدمير بنيتها التحتية وإعادة احتلال المناطق الخاضعة لسيطرتها. وقد قام بشنّ حملة من الاعتقالات والاعتقالات الواسعة طالت العديد من كوادر ونشطاء المقاومة، إضافة لبناء جدار الفصل العنصري الذي كان سبباً في مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية، وفي تحطيم الحلم الفلسطيني المتمثل في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967.

وكانت أحداث الحادي عشر من أيلول/2001 وما أعقبها من حرب على الإرهاب، قد أوجدت جدلاً واسعاً على الساحة الفلسطينية حول الجدوى السياسية من الاستمرار في نهج العمليات التفجيرية في ظل أوضاع دولية غير عادلة وغير متوازنة، لم تكن في صالح المقاومة والقضية الفلسطينية، حيث الانحياز الأمريكي الكامل للاحتلال الإسرائيلي، والدور المفقود للأمم المتحدة والمعطل لمنظمات حقوق الإنسان وغير الفاعل للإتحاد الأوروبي. رافق

ذلك غياب الاهتمام العربي والإسلامي بمعاناة الفلسطينيين، في ظل بروز قضايا أخرى طغت على أحداث الانتفاضة وتصدّرت اهتمام المجتمع الدولي، كالحرب على الإرهاب وما رافقها من احتلال لأفغانستان والعراق.

نجحت إسرائيل في الاستفادة من المتغيرات الدولية، وفي استثمار جملة من العوامل طغت على الساحة الفلسطينية، لتقوم بحملات إعلامية مركزة ضد العمليات التفجيرية، استطاعت خلالها إصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة وإدراج العديد من فصائلها على قائمة المنظمات الإرهابية، في محاولة لتشويه صورة وأخلاقية النضال الفلسطيني والحط من مشروعيته، وتصوير ما يحدث على أنه صراع بين قوتين متكافئتين عسكرياً، جاء ذلك في سياق محاولة لتضليل الرأي العام الدولي وتبرير ما يقوم به الاحتلال من جرائم وعنف موجه ضد الفلسطينيين.

من هنا حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على العمليات التفجيرية من حيث خلفيتها التاريخية، مراحل تطورها، دوافعها والعوامل التي تفاعلت في المجتمع الفلسطيني وأدت إلى تكوّنها وبروزها، حتى أصبحت عنواناً لوجود أو عدم وجود مقاومة في ظل انتفاضة الأقصى. كما وتطرقت الدراسة إلى ما أحدثته تلك العمليات من جدلٍ على الساحة الفلسطينية، كونها كانت سبباً في عسكرة الانتفاضة وفقدان المقاومة للدعم والتأييد الدوليين، في ظل استهدافها للمدنيين الإسرائيليين وتجاهلها للمتغيرات على الساحة الدولية بعد أحداث 11 أيلول/2001، وما عكسته من تداعيات على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، خاصةً وأنها كانت سبباً في إصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة، وفي تنفيذ الاحتلال للعديد من مخططاته وبرامجه السياسية.

وخلصت الدراسة إلى أن العمليات التفجيرية كان لها أثراً سلبياً على انتفاضة الأقصى، كونها أصبحت عنواناً لوجود أو عدم وجود مقاومة، بعد أن طغت على كافة أشكال ووسائل المقاومة الأخرى بما فيها المقاومة الشعبية، وكونها تجاهلت كافة المتغيرات على الساحتين الدولية والمحلية في أعقاب 11 سبتمبر، فكانت سبباً في فقدان المقاومة تعاطف وتأييد المجتمع الدولي، وبدلاً من أن تعمل على تأجيج التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، عملت على توحيده خلف قيادة يمينية متطرفة، الأمر الذي استغلته حكومة الاحتلال في تبرير عدوانها وجرائمها ضد الفلسطينيين.

من ناحية أخرى فقد أدت تلك العمليات إلى تعميق حالة الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، مما انعكس سلباً على أداء المقاومة وقدرتها، وألحق خسائر فادحة بالفلسطينيين كان أسوأها التراجع في مكانة القضية الفلسطينية التي باتت تصور على أنها قضية إنسانية لا قضية تحرر وطني.